



الانفتاح · الشفافية · التعاون · الإشارك الناجز · المشاركة



تعزيز الحكومة المفتوحة
في المنطقة العربية

2018



الأمم المتحدة

الإسكوا

ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية



الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه إلى: الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org
الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا طريقة عرض مادتها، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

الحكومة المفتوحة والتنمية

توصف الحكومة المفتوحة بأنها حكومة فعالة وكفؤة في أداء واجباتها، وتنسم أعمالها بالشفافية وخضوعها للمساءلة، ويمكن للجميع الوصول إلى خدماتها. كما تشير الحكومة المفتوحة إلى حكومة تستجيب لاحتياجات مواطنيها، وتضمن مشاركتهم وخبرتهم ومعرفتهم في صنع القرار، كما أنها تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والباذعة لتعزيز حوكمتها.

تتوفّر عدة تعاريف للحكومة المفتوحة، ففي نطاق مؤشّر سيادة القانون Rule of Law Index الذي وضعه "مشروع العدالة الدولي" World Justice Project، جرى تعريف الحكومة المفتوحة بأنها الحكومة التي تعرض معلوماتها للمشاركة، وتشجّع مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتقدّم للجمهور أدوات تسمح بإخضاع الحكومة للمساءلة. ويتغير تعريف الحكومة المفتوحة تغيّراً دائماً، بسبب عدة عوامل؛ منها يتعلق بما تريد الحكومات نفسها تحقيقه في مجال الوصول إلى البيانات والمعلومات، وتوفير الخدمات على الشبكة، وانخراط المواطنين في عملية صنع القرار وتصميم الخدمات. وفي كل الحالات، يظل تحسين المشاركة والشفافية والمساءلة من الأهداف الأساسية للحكومة المفتوحة.

يتطلب الانتقال إلى الحكومة المفتوحة تعديل عدد من القرارات والتشريعات والإجراءات الإدارية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية. وتطال هذه التعديلات الجهات المختلفة في الحكومة، كما تؤثر على تفاعل الحكومة مع المواطنين ومع جميع أصحاب المصلحة في المجتمع.

وتبنى الحكومة المفتوحة التطوّرات التكنولوجية الجديدة، وبخاصة تلك التي تسمح بتحسين التفاعل بين الحكومة ومكوّناتها المختلفة من جهة، والجمهور والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من جهة أخرى. وتسمح هذه التكنولوجيات الجديدة للحكومة بوضع وتنفيذ مبادرات تخص الحكومة المفتوحة وفق أطر عمل ونماذج ترتبط بالبيانات المفتوحة، والتعاون المفتوح، والإشراك المفتوح، والابتكار المفتوح.

تؤثر الحكومة المفتوحة تأثيراً هاماً في الحوكمة الرشيدة كونها تفعّل المبادئ الأساسية لها وهي: المساءلة (Accountability)، والشفافية (Transparency)، والتشميلية (Inclusiveness)، والفعالية (Effectiveness)، والتخييرية (Contestability)، ومن الممكن إضافة بعد سادس وهو التجاوبية. كما تسهم في بناء المؤسسات القوية وفي ترسيخ المواطنة وتحقيق الديمقراطية.

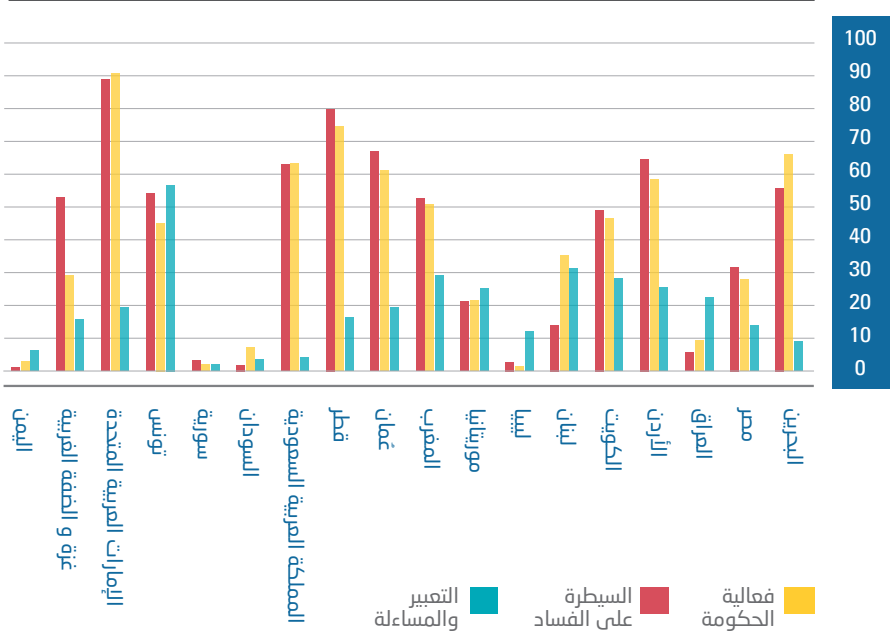
الشكل 1: أبعاد الحوكمة بناء على دراسات الإسكوا وخاصة تقرير مقومات الحكم في البلدان العربية 2014



المصدر: حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى تقرير مقومات الحكم في البلدان العربية 2014

ويبين الشكل 2 وضع الحوكمة في المنطقة العربية، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الحوكمة عبر العالم Worldwide Governance Indicators (WDI). حيث يركّز مؤشر الحوكمة على الأبعاد الأساسية للحوكمة وهي: (أ) فعالية الحكومة: والتي تدل على جودة الخدمات العامة، ورسم السياسات وتنفيذها، والوظيفة العامة؛ (ب) التحكم في الفساد: والذي يدل على مدى إمكان استخدام الحكومة سلطتها في تقليص النفوذ غير المشروع المرتبط بالمصالح الخاصة أو مصالح النخب؛ (ج) التعبير والمساءلة والذي يمثل قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم، ومدى تمتعهم بحرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية الإعلام.

الشكل 2: وضع الحوكمة في المنطقة العربية



المصدر: بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي عام 2017

ولما كانت الحكومة المفتوحة تساعد في زيادة الشفافية وتحسين المساءلة والتجاوبية، تعزيز التشاركية في المجتمعات وخاصة بين الحكومات والمواطنين، فهي إذا تسهم في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وأهمها الهدف 16 الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، إذ تتقاطع أهدافها مع المقاصد 16.6، 16.7، 16.10. فضلاً عن ذلك، تتيح الحكومة المفتوحة تسريع الجهود للقضاء على الفقر (الهدف 1) بجعل المؤسسات أكثر شفافية وفعالية، وهذا من شأنه إعطاء المواطنين دوراً مهماً في مراقبة إنفاق الأموال العامة. كما تسمح الحكومة المفتوحة في زيادة كفاءة الخدمات العامة، إذ أن الاعتماد على البيانات المفتوحة والتخطيط التشاركي يسهم في تحسين التخطيط والتوزيع والمراقبة (الأهداف: 6، 7، 8). وتمكّن الحكومة المفتوحة من تعزيز الابتكار (الهدف 9) إذ أن البيانات المفتوحة تسمح للأفراد والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بتطوير تطبيقات مجتمعية مبتكرة بالاعتماد على كم أكبر من البيانات المفتوحة والاحتياجات المجتمعية.

الحكومة المفتوحة في العالم

اكتسبت مفاهيم الحكومة المفتوحة، على مدى العقدين الماضيين، زخماً دولياً واسعاً، بدا جلياً أن تحقيق المزيد من الانفتاح الحكومي لا يفيد المواطنين فحسب، بل أن فائدته تمتد أيضاً إلى الحكومة ذاتها، إذ إنه يحقق إدارة أفضل للسجلات، وكفاءة أعلى في اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات، كما أنه يُعدّ ضماناً ضد سوء الحكم والفساد.

ولقد أحرزت العديد من الدول المتقدمة خطوات مهمة في سعيها لتصبح أكثر انفتاحاً. بيد أن الدول النامية كانت أقل حماساً نحو الانفتاح، مع وجود بعض الاستثناءات مثل تشيلي وأوروغواي. وتحتكر دول شمال أوروبا المراكز الخمسة الأولى في معظم مؤشرات الأداء الخاصة بالحكومة المفتوحة، في حين تشغل الدول المتقدمة الأخرى المراكز الخمسة عشر التالية في الترتيب .

يبين الجدول 1 تقييم الحكومة المفتوحة في عدد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، والدول العربية التي ذكرت في تقارير مشروع العدالة الدولية وفقاً لمعايير تقييم ومؤشرات فريق برنامج العدالة الدولية (World Justice Program team) والذي يعتمد المؤشرات الكمية التالية: مؤشرات البيانات الحكومية المفتوحة، ومؤشرات فض النزاعات والإفصاح عن الأصول، ومؤشرات شفافية الموازنة ومؤشرات شمول السياسات للجميع. وقد شمل التقييم ست دول عربية، منها تونس التي تصدر الدول العربية في مجال الحكومة المفتوحة، والأردن التي تبذل جهوداً ملموسة في مجال التحول نحو الحكومة المفتوحة.

الجدول 1: ترتيب بعض الدول المتقدمة والنامية والعربية وفق مؤشر تطور الحكومة المفتوحة

الحكومة المفتوحة 2018	الترتيب العالمي 2018	الحكومة المفتوحة 2016	الترتيب العالمي 2016	الدولة
0.88	1	0.87	1	النرويج
0.86	2	0.85	3	فنلندا
0.85	4	0.84	5	السويد
0.81	8	0.84	7	المملكة المتحدة
0.77	13	0.78	12	الولايات المتحدة
0.62	34	0.61	35	جنوب أفريقيا
0.54	47	0.58	37	اندونيسيا
0.50	57	0.51	60	تونس
0.45	79	0.43	94	الأردن
0.44	84	0.47	76	المغرب
0.44	89	0.43	93	لبنان
0.39	98	0.39	102	الإمارات العربية المتحدة
0.25	112	0.23	113	مصر

المصدر: World Justice Project 2016, 2017 - 2018 Rule of Law Index.

التحول نحو الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

تنبهت بعض الدول العربية إلى أهمية التوجه نحو الحكومة المفتوحة فيها، فاتخذت خطوات متعددة لإرساء الأسس اللازمة لذلك. وساعد تطبيق الحكومة الإلكترونية بنجاح في العديد منها في التوجه نحو تطبيق مفاهيم الحكومة المفتوحة، فتركزت الجهود على المبادرات التي تخص البيانات الحكومية المفتوحة. ولقد واجه التحول إلى حكومة شفافة، قابلة للمساءلة، شاملة للجميع، ذات تشاركية فعالة تحديات كبيرة ما يزال معظمها قائماً اليوم. ومن هذه التحديات: جسر الهوة التشريعية، والممانعة في مشاركة البيانات الحكومية على نحو مفتوح، وضعف إدراك أهمية البيانات الموجودة والنظر إليها كـ "أصول"، ونقص الوعي بمزايا انفتاح البيانات الحكومية؛ ونقص التوعية لدى المواطنين والعاملين في القطاع العام وكذلك الأطراف الحكومية حول أهمية الحكومة المفتوحة.

لقد حققت الدول العربية نجاحات متباينة في بعض المجالات التي تدعم التحول نحو الحكومة المفتوحة مثل الحكومة الإلكترونية، والبيانات المفتوحة، وتعديل

التشريعات والقوانين ذات الصلة؛ في حين لا تزال العديد من العقبات تعيق تحقيقها وتطورها المستقبلي. وفيما يلي وصف موجز لوضع الدول العربية في عدد من المجالات المرتبطة بالحكومة المفتوحة.

1. الحكومة الإلكترونية

تختلف الأهداف الرئيسية المتوخاة من الحكومة المفتوحة اختلافاً واضحاً عن أهداف الحكومة الإلكترونية، ومع ذلك هناك تقاطع في الوسائل المستخدمة في كل منهما والنتائج المرتبطة بكليهما. فالحكومة الإلكترونية ترفع مستوى التفاعل بين الحكومة ومؤسساتها من جهة وأصحاب المصلحة سواء كانوا أفراداً أم جماعات، وهذا ما يتيح لأصحاب المصلحة الحصول على خدمات يرغبون فيها بطريقة أفضل. ويبين الجدول 2 تقييم الحكومة الإلكترونية في بعض الدول العربية عام 2016 وفق المؤشر e-GDI.

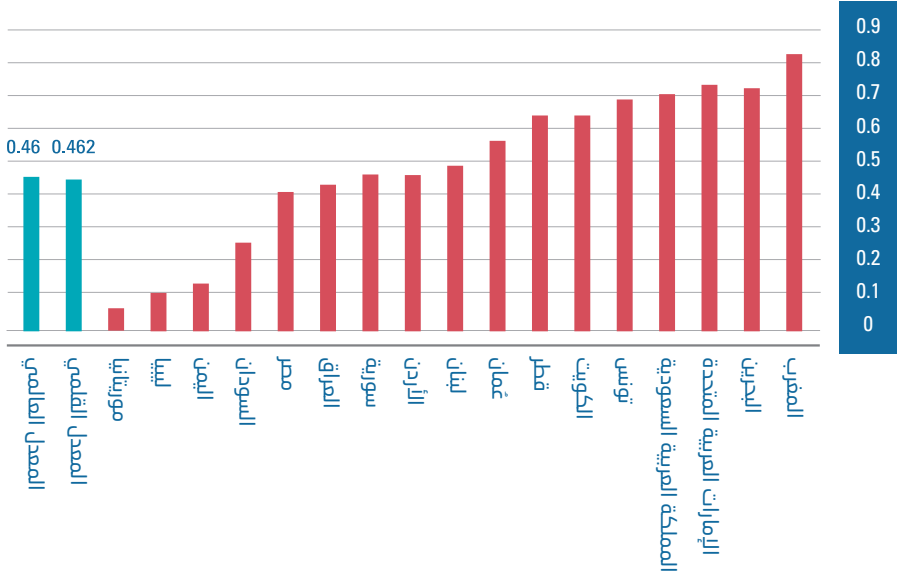
الجدول 2: مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في الدول العربية

مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية 2016	الترتيب العالمي 2016 (من 193)	الدولة
0.7734	24	البحرين
0.7515	29	الإمارات العربية المتحدة
0.708	40	الكويت
0.6822	44	المملكة العربية السعودية
0.6699	48	قطر
0.5962	66	عمان
0.5682	72	تونس
0.5646	73	لبنان
0.5186	85	المغرب
0.5123	91	الأردن
0.4594	108	مصر
0.4322	118	ليبيا
0.3404	137	الجمهورية العربية السورية
0.3334	141	العراق
0.2539	161	السودان
0.2248	174	اليمن

المصدر: UN e-Government Survey 2016

تسهل الحكومة الإلكترونية الفعالة تحقيق التشاركية وخاصة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. ومن اللافت أن بعض الدول العربية قد أحرزت قيماً أعلى من متوسط المشاركة العالمي في مؤشر المشاركة الإلكترونية على الرغم من النزاعات والحروب القائمة، كما هو موضح في الشكل 3.

الشكل 3: مؤشر المشاركة الإلكترونية في الدول العربية 2016.



المصدر: UN e-Government Survey 2016

2. البيانات المفتوحة

تركزت معظم الجهود المبذولة في مجال الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية على المبادرات التي تخص البيانات الحكومية المفتوحة، وقد برزت تحديات كبيرة لتطبيق البيانات المفتوحة، منها: تحديد البيانات الممكن إتاحتها، وإدراك أهمية هذه البيانات، والممانعة في مشاركة البيانات الحكومية على نحو مفتوح. ويوضح الجدول 3 بعض مبادرات البيانات المفتوحة في المنطقة العربية.

الجدول 3: قائمة بمبادرات البيانات الحكومية المفتوحة في عدد من الدول العربية

الدولة	المبادرة / الموقع الإلكتروني
الأردن	منصة البيانات الحكومية المفتوحة https://data.jordan.gov.jo
الإمارات العربية المتحدة	بوابة البيانات الرسمية للحكومة bayanat.ae
البحرين	منصة البحرين للبيانات المفتوحة www.data.gov.bh/
تونس	بوابة البيانات المفتوحة www.data.gov.tn
السعودية	البيانات السعودية المفتوحة data.gov.sa
عُمان	المبادرة الوطنية للبيانات المفتوحة www.oman.om/opendata
قطر	مشروع قطر لتبادل المعلومات "قلم" www.gov.qa/wps/portal/opendata
المغرب	بيانات الإدارة المغربية العامة data.gov.ma

المصدر: الإسكوا بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

3. سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة

لا تمتلك معظم الدول العربية سياسة أو استراتيجية صريحة ومكتملة خاصة بالحكومة المفتوحة، ولكن لدى العديد منها خطط وطنية كلية أو جزئية، للتحول نحو الحكومة المفتوحة. وبعض الدول هي بصدد وضع خطط بهذا الخصوص. ويمكن القول إن الدول التي لديها خطط واضحة ومكتملة للحكومة المفتوحة هي تونس والأردن والمغرب. ويوضح الشكل 4 المواضيع التي تشملها السياسات أو الاستراتيجيات التي تحاول دول المنطقة تضمينها في سياسات الحكومة المفتوحة وذلك بناءً على استبيان الإسكوا حول الحكومة المفتوحة.

الشكل 4: المواضيع التي تشملها سياسة أو استراتيجية كل دولة من دول المنطقة العربية في مجال الحكومة المفتوحة

الدول	الأردن	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	تونس	عُمان	الكويت	مصر	المغرب
الشفافية								
إدارة البيانات/المعلومات الحكومية								
البيانات الحكومية المفتوحة								
تحسين جودة الخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات								
تحديث القطاع العام								
شفافية الميزانية								
الحصول على المعلومات								
الديمقراطية التشاركية								
مكافحة الفساد								

المصدر: الإسكوا بناءً على أجوبة الدول العربية حول استبيان الحكومة المفتوحة.

4. التشريعات المرتبطة بحق الوصول إلى المعلومات في المنطقة العربية

يتطلب نجاح أي مشروع للحكومة المفتوحة وجود إطار تشريعي ملائم يعزّز تطبيق المشروع. ويُعدّ قانون حق الوصول إلى المعلومات أساسياً لتطبيق الحكومة المفتوحة فهو يكرّس أحد الحقوق الأساسية للإنسان، ويؤدي إصداره إلى تدعيم الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والمشاركة في الحياة العامة، ومن ثمّ تعزيز الممارسات الديمقراطية؛ فضلاً عن أثره الجوهرى على تعزيز المساءلة والشفافية، والكشف عن حالات الفساد المحتملة. كما يتطلب مشروع الحكومة المفتوحة توفر تشريعات أو لوائح تنظيمية تتعلّق بتعريف قانوني للبيانات المفتوحة والوصول إليها، وتلزم الجهات العامة بنشر الوثائق الحكومية وتحدّد طريقة نشرها وطبيعة

بياناتها. لقد أقرت خمسة دول عربية فقط قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وهذه الدول هي الأردن وتونس ولبنان والمغرب واليمن.

كما أصدرت عدة دول عربية تشريعات مختلفة تتعلق بجوانب أخرى من الحكومة المفتوحة مثل الشفافية والبيانات المفتوحة وتعزيز النزاهة والشفافية المالية. وهناك عدد من مسودات التشريعات المماثلة قيد الاعتماد في بعض الدول العربية الأخرى.

إطار عمل الإسكوا لتطبيق الحكومة المفتوحة في الدول العربية

وضعت الإسكوا إطار عمل لتطبيق الحكومة المفتوحة في الدول العربية، ويتلاءم هذا الإطار مع مستوى استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية ووضعها في الحكومة الإلكترونية، وكذلك مع الوضع التشريعي والتنظيمي في المؤسسات الحكومية. ويتوافق هذا الإطار مع ثقافة المجتمع العربي ومع مستوى التفاعل بين المواطنين والقطاع العام. ويُعدّ هذا الإطار دليلاً نموذجياً لوضع خطة عمل وطنية للتحويل نحو الحكومة المفتوحة، كما يمكن أن تعتمد عليه الإدارات والمؤسسات الحكومية من أجل تطبيق الحكومة المفتوحة وذلك وفق تسلسل منطقي. ترمي الإسكوا من خلال تطبيق إطار الحكومة المفتوحة في الدول العربية إلى التحفيز على زيادة الشفافية لدى الحكومات، وتحسين المساءلة والتجاوبية، كما تهدف إلى تعزيز التشاركية وخاصة بين الحكومات والمواطنين. وتتقاطع جميع هذه الأهداف مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والخاص بالعدل والسلام والمؤسسات القوية.

الخطوات التمهيدية

قبل الشروع في تطبيق الحكومة المفتوحة، لا بدّ من اتخاذ الحكومة عدداً من التدابير التمهيدية المسبقة التي تسمح بالتحضير للإجراءات المتضمنة في المراحل المختلفة من إطار العمل المقترح. ومن ضمن هذه الإجراءات إعداد "ورقة مفاهيم" تشرح معنى الحكومة المفتوحة، ونشرها وتوزيعها على أوسع نطاق. ومن الأهمية بمكان تنظيم برامج للتدريب المستمر، وخاصة للعاملين في الحكومة، على استثمار التكنولوجيا واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً مهنيّاً. كما يجب خلال هذه المرحلة التمهيدية وضع الخطط لتحسين شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخفيض تكاليف استخدامها بهدف تمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية والمشاركة فيها. كما يجب أن تضع الحكومة "وثيقة سياسات" معلنة ترسم بموجبها الإطار الوطني العام للحكومة المفتوحة، وتبيّن فيه رؤيتها والمبادئ التي تستند عليها في التطبيق، والتي توجه اتخاذ القرار.

1. المرحلة الأولى: الانفتاح

تهدف المرحلة الأولى إلى تحقيق الانفتاح من أجل تعزيز الشفافية، وهو المدخل الأساسي إلى تنفيذ الحكومة المفتوحة. وتضع هذه المرحلة حجر الأساس من أجل المشاركة المفتوحة والتعاون بين الحكومة والمواطنين وباقي الأطراف المعنية. ويجب خلال هذه المرحلة التركيز على نشر البيانات مع الحفاظ على جودتها وتحديثها دورياً، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يجب نشر الوعي لدى الجمهور ولدى العاملين في الحكومة بأهمية البيانات المفتوحة وانفتاح الحكومات ومساءلتها. وتُعدّ هذه المرحلة مهمة لتشجيع الابتكار عبر استثمار البيانات المفتوحة لتطوير خدمات هامة للمجتمع.

2. المرحلة الثانية: المشاركة

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز ثقافة الحكومة المفتوحة وممارساتها وذلك بتحفيز التفاعل بين الإدارات الحكومية والمواطنين. ويجري ذلك عبر تشجيع المواطنين على تقديم الأفكار والمعارف والتعليقات والاقتراحات للحكومة، للاستفادة منها ونشرها وتعميمها، والتجاوب مع المواطنين عبر تقديم معلومات راجعة كإعلامهم بالخطوات المتخذة مثلاً. وتسهم هذه المرحلة بزيادة الشمولية وتحسين إسهام المواطن في العمل الحكومي وفي صنع القرار، وهي تعتمد على استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي.

3. المرحلة الثالثة: التعاون

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز التعاون المفتوح بين الإدارات الحكومية والمواطنين وكذلك منظمات المجتمع المدني/الأهلي والقطاع الخاص. وتركز هذه المرحلة على تحفيز التداول بين الحكومة والمواطنين في السياسات العامة والقرارات والتجاوب بتقديم خدمات وفق حاجة المستفيدين. وتركز هذه المرحلة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتعاون، كما تعتمد الأدوات التعاونية المعلوماتية الأخرى مثل blog و wiki. ويتوقع أن ينتج عن إشراك المواطنين في تصميم الخدمات رفع مستوى الجودة والابتكار في الخدمات الحكومية وتخفيض التكاليف.

4. المرحلة الرابعة: الإشارك الناجز

يجري في هذه المرحلة الرابعة والأخيرة الوصول إلى الإشارك الناجز للمواطن، وذلك بتعزيز المراحل الثلاث السابقة ونقل الشفافية والمشاركة والتعاون إلى مستوى المشاركة الكلية للمواطن وانخراطه في العمل الحكومي، بحيث يُشارك المواطن وجميع الأطراف (المواطنون، ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي، والقطاع الخاص، إلى جانب الحكومة) في رسم السياسات وصنع القرار. كما تهدف هذه المرحلة إلى بناء حكومة خاضعة للمساءلة تضع المواطن في محور اهتماماتها، بما يتلاءم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبين الشكل 5 الإطار العام المقترح من قبل الإسكوا لتطبيق الحكومة المفتوحة .

الشكل 5: إطار العمل المقترح من الإسكوا لتطبيق الحكومة المفتوحة

المرحلة الرابعة: الإشارك الناجز

- ضمان الوصول الكامل للمعلومات والخدمات من قبل المواطنين
- مشاركة جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار: حكومة، مواطنين، مؤسسات غير حكومية، قطاع خاص
- حكومة شفافة محورها المواطن

المرحلة الثالثة: التعاون

- تشجيع مساهمة المواطنين في صنع القرار
- تقديم خدمات حكومية مبتكرة وذات قيمة مضافة، وإتاحة الوصول إليها بأي وقت ومكان
- استخدام منصات تشاركية، ووسائل التواصل الاجتماعي والنقاش المفتوح

المرحلة الثانية: المشاركة

- تحفيز مشاركة المواطن بالعمل الحكومي
- تعزيز التفاعل مع المواطن وتلقي الاقتراحات والملاحظات
- اكتشاف استخدام تقنيات التواصل ثنائية الاتجاه ووسائل التواصل الاجتماعي

المرحلة الأولى: الانفتاح

- تطوير وتنفيذ مبادرات البيانات المفتوحة من أجل تحسين الشفافية
- ضمان جودة البيانات المنشورة وإدارتها وتقييمها
- استخدام التقنيات المناسبة والمتاحة مثل الويب وتطبيقات الهاتف النقال

الخطوات التمهيديّة

- زيادة الوعي بين المواطنين حول مفاهيم الحكومة المفتوحة وبناء القدرات
- إعداد ورقة مفاهيم تشرح مفاهيم الحكومة المفتوحة
- تطوير البنى التنظيمية والتكنولوجية
- إعداد وثيقة سياسات تتضمن المبادئ